خلاصة الكتاب•

يقدم هذا الكتاب السنوى صورة لأهم الأحداث والتطورات التى شهدها الوطن العربى – الدول• والمجتمعات- خلال عام 2013 والشهور الأولى من عام 2014.

وشأن أي كتاب سنوى فإن صفحاته تمثل مرآة يظن على وجهها الأشخاص والوقائع والأفكار الذين علت نجومهم وأقدارهم خلال العام. وبقدر ما يكون الرصد دقيقاً والتحليل متوازناً تكون مدى صدقية الكتاب وسلامته تمثيله للواقع.

لكن الرصد والتحليل المباشر للأحداث لا يكفيان بمفردهما. فالكتب السنوية عادة ما يكون لها أهداف ومرامى تتجاوز الرصد والمتابعة، وهذا هو وضع كتاب "حال الأمة العربية" ذلك أن فلسفته تكمن فى تلمس إلى أى مدى قاربت الأحداث فى عام من الأعوام الوطن العربى –أو أبعدته عن غاياته- فهذه السلسة من الكتب تنهض على فكرتين أساسيتين: أولاهما أن هناك غايات كبرى للأمة العربية يمكن إيجازها فى الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطنى والتجديد الحضارى. وثانيتهما، أن الكتاب يسعى لتحليل حصاد العام لحركة الفاعلين الأساسيين فى الأمة على مستوى الحكومات والأحزاب والمجتمع المدنى واستنتاج إلى أى مدى مثلت هذه الحركة اقتراباً أو ابتعاداً أو مزيجاً من الأثنين عن تلك الغايات. لابد من تحذير منهجى هنا، فالتحولات الموضوعية عادة لا تحدث فى عام واحد وحتى عندما يحدث انفجار أو زلزال مثلما حدث فى 2011 فإن جذوره وإرهاصاته تعود لسنوات سابقة. لذلك، فإن الكتب السنوية تكون الأهمية الكبرى لهذه متابعة نتائجها من عام لأخر، ومدى الاستمرار أو التحيز فيها، وعما إذا كنا نستطيع تحديد اتجاهات عامة أو "خطوط استراتيجية" للتطور على مدى عدة سنوات.

• بناء على تكليف من مركز دراسات الوحدة العربية أشرف علىّ الدين هلال على إعداد هذا التقرير وتحريره، وقد شارك في إعداد هذا التقرير كلّ من (وفق الترتيب الهجائي): إبراهيم نصر الدين (أثيوبيا)، وإيمان رجب (العراق)، وحسنين توفيق إبراهيم (أزمات المرحلة الانتقالية)، وماجد كيالي (فلسطين)، وكمال خلف الطويل (سوريا)، ومحمد السعيد إدريس (إيران والنظام الإقليمي العربي)، ومحمد سعد أبو عامود (النظام الدولي)، ومحمد نور الدين (تركيا)، ومعتز سلامة (النظام الإقليمي العربي)، ومنير الحمش (الاقتصاد).

جاء على رأس هذا الفريق توجيهاً وتنسيقاً يوسف ورداني.

• تستخدم فصول الكتاب تعبيرات: أقطار، ودول، وبلدان، وبلاد عربية كمترادفات.

- 1 -

يمثل تحليل النظام الدولي المقدمة الطبيعية لتحليل حال المنطقة العربية أو غيرها من مناطق العالم، وذلك لأن هذا النظام يمثل السياق الخارجي الذي تمارس فيه دول هذه المنطقة سياساتها الخارجية، وتحافظ على أمنها الوطني والقومي، ولأن هذا النظام يفرض عليها "قيوداً" من ناحية، ويوفر لها "فرصاً" من ناحية أخرى.

ويشير الفصل الأول من الكتاب بعنوان "النظام الدولي: ارتباك أمريكي وفرص جديدة للعرب"، بجلاء إلي أن النظام الدولي مازال في طور التغير والتحول، وأنه لم يستقر على شكل محدد بعد وإنما يشهد علاقات متشابكة ومتداخلة من التعاون والتنافس، ومن التنسيق والاختلاف. فمن ناحية، تسعى الولايات المتحدة بشكل حثيث إلي الحفاظ على موقعها "المنفرد" على قمة العالم، والتي نجحت في شغله منذ انتهاء الحرب الباردة وتفكيك الاتحاد السوفيتي. وتستغل في هذا السعى قدرتها العسكرية ذات الامتداد العالمي، والتي لا تدانيها أو تقاربها فيها أى دولة أخرى. كما تستغل حقيقة أن الاقتصاد الأمريكي مازال هو الاقتصاد الأول في العالم رغم تراجع نصيبه النسبي من الناتج العالمي الإجمالي، وأنها مازالت المركز الرئيسي للابتكار التكنولوجي.

ومن ناحية أخرى، فإن هذا الموقع المتميز للولايات المتحدة يتهدده عدد من التطورات أبرزها ازدياد الوزن الاقتصادي لقوى أخرى أبرزها الصين وروسيا والهند على مستوى مساهماتها في الناتج العالمي الإجمالي ومشاركتها في حجم التجارة الدولية، وحركة الاستثمار العالمي، وتصاعد القدرات العسكرية لهذه الدول، وخصوصاً الدور العسكري المتزايد للصين في أسيا. وقد أدى هذا الوضع إلي نوع من الالتباس في توصيف النظام الدولي الراهن فلا هو بنظام القطب الواحد ولا هو نظام تعدد الأقطاب كما أن العلاقات القائمة بين أطرافه الكبرى تتسم بالجمع بين المصالح الاقتصادية المشتركة والتنافسات – والصراعات – السياسية والاستراتيجية. ويفرض هذا التداخل قيداً على حرية الدول الكبرى في حركتها وقراراتها لأن أحد نتائج الترابط في المصالح هو أن قيام أحد الأطراف مثلاً بالتوسع في فرض عقوبات اقتصادية على الدولة المنافسة سياسياً سوف يؤدي إلي الحاق الأذى بنفسه. فى هذا السياق، يمكن فهم حدود السلوك الأمريكى والروسى فى معالجة الأزمة الأوكرانية فى نهاية العام.

وظهر هذا الموقف الملتبس في مواقف الدول الكبرى تجاه المنطقة العربية في عام 2013. فرغم الاختلافات الاستراتيجية بين موقف واشنطن وموسكو تجاه الأزمة السورية، فإن ذلك لم يمنع الدولتان من التعاون سوياً بشأن تفكيك ترسانة السلاح الكيماوي السوري، وكذلك تعاونهما في الدعوة إلي مؤتمر جنيف 2. ووفر هذا الوضع "فرصاً" استراتيجية للدول العربية، فقامت السعودية والإمارات والكويت بالدعم المالي والسياسي للوضع الجديد في مصر بعد 30 يونيو

2013 في تعارض واضح مع موقف الولايات المتحدة. كما التزمت بتمويل صفقة السلاح التي أبرمتها مصر مع روسيا. وعبرت السعودية بشكل واضح عن مخاوفها تجاه تداعيات الاتفاق الأمريكي الغربي مع إيران بشأن برنامجها النووي وتأثيراته على الأمن الإقليمي وحالة التوازن في منطقة الخليج. وفي هذا السياق، تنامت العلاقات العربية مع روسيا والصين والهند.

- 2 -

وتناول الفصل الثاني تطور الأوضاع في دول الحوار الجغرافي، وهى إيران، وتركيا، وأثيوبيا، ومدى تأثير هذا التطور على علاقاتها بالدول العربية. شهدت إيران أكبر قدر من التغيير في أعقاب انتخابات الرئاسة -وتولي حسن روحاني السلطة-، التي مثّلت بداية جديدة في سياسة إيران الخارجية تحكمها من الناحية النظرية مبادئ الاعتدال والواقعية والابتعاد عن المزايدات الإيديولوجية. وكان من شأن هذه السياسة بدء مباحثات غير علنية تمت بوساطة عُمانية، وأسفرت عن المكالمة التليفونية الشهيرة بين الرئيس أوباما والرئيس روحاني في سبتمبر/ أيلول 2013، ثم في إبرام الاتفاق المرحلي بشأن البرنامج النووي الإيران في 24 نوفمبر/ تشرين ثان من نفس العام.

وفتح هذا التطور الباب لبدء إنهاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران، وتطوير علاقات التجارة والاستثمار مع بعض الدول الأوربية. ونجحت إيران في تحقيق ذلك دون التنازل عن حقها المبدئي في تطوير التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية، ودون تهديد لعلاقتها مع روسيا والصين. ومن المرجح أن هذا التطور سوف يعطي إيران ثقة أكبر، ويوفر لها الظروف لدور خليجي وإقليمي أكثر تنوعاً ونشاطاً مستفيدة في ذلك من اختلاف المواقف الخليجية والعربية إزائها. وفي ضوء ذلك يمكن فهم – إلي جانب عوامل أخرى - التقارب المتزايد بين مصر من ناحية والسعودية والإمارات والكويت والبحرين من ناحية أخرى، والمناورات العسكرية المشتركة مع دولة الإمارات التي أجريت خلال الفترة من 3 إلي 11 مارس/ آذار 2014.

أما بالنسبة لتركيا، فقد كانت حصيلة السياستين الداخلية والخارجية سلبية وخاسرة بامتياز. فقد أدت مظاهرات تقسيم – غيزي، والكشف عن فضيحة الفساد المالي التي طالت عدداً من الوزراء، والتدخل الحكومي السافر في شئون القضاء والشرطة للتأثير على مسار التحقيق والعدالة، وتواضع مقترحات الإصلاح التي تقدم بها رئيس الوزراء إلي تدهور شعبية إردوغان وحزب العدالة والتنمية. كما أدت الانتكاسة التي أصيبت بها السياسة الخارجية التركية في سوريا ومصر، وتوتر العلاقات مع السعودية وعدد من الدول الخليجية إلي تراجع دور تركيا الإقليمي. حاولت أنقرة تجاوز ذلك بتجديد علاقاتها مع إيران، ولكن طهران حرصت على إبقاء العلاقة داخل حدود دون زيادة. وأدت الإجراءات التركية بشأن حرية تداول المعلومات على الفضاء

الالكتروني إلي توترات في العلاقة مع أمريكا والاتحاد الأوربي. مع ذلك، وبسبب مهارات إردوغان السياسية والتنظيمية، واختلاف خصومه الحزبيين تمكن حزبه من الفوز بالانتخابات البلدية التى أجريت فى 30 مارس/ آذار 2014 وحصل حزبه على نسبة 46% من مجموع أصوات الناخبين وتلاها حزب الشعب الجمهورى المعارض بنسبة 27.8%، فحزب الحركة القومية بنسبة 15.2%. وشهدت الانتخابات أعمال عنف نتج عنها سقوط 12 قتيلاً و39 مصاباً وهو الرقم الأعلى فى تاريخ الانتخابات التركية كما تعرضت نتيجة الانتخابات لاتهامات بالتزوير من جانب حزب الشعب الجمهورى الذى طالب بإعادة فرز الأصوات فى أنقرة وهو ما رفضته اللجنة المشرفة على الانتخابات.

كان عام 2013 هو عام الأزمات بالنسبة لتركيا، وعام تراجع قوتها الناعمة، وتصورات نظامها الحاكم لإعادة بناء "العثمانية الجديدة". فمن الدعوة إلي "صفر مشكلات Zero Problems" التي دعا إليها وزير الخارجية أوغلو إلي عزلة إقليمية.

أما بالنسبة لأثيوبيا، فقد طورت دورها الإقليمي على الصعيدين العسكري والسياسي، فعسكرياً انتشرت قوات أثيوبية في الصومال وعلى الحدود بين دولتى السودان كجزء من قوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وسياسياً، لعبت أديس أبابا دور الوسيط في الخلاف الحدودي بين السودان وجنوب السودان ونفس الدور في الخلاف داخل جنوب السودان بين الرئيس ومعارضيه. نجحت أيضاً في الاستمرار في بناء سد النهضة الذي تعتبره عنواناً لتقدمها و"مشروع القرن". وفقاً لمخططها بالرغم من كل الاعتراضات المصرية والعربية.

من الواضح أن كل من إيران وأثيوبيا قد حققا مكاسب على حساب الطرف العربي، فنجحت إيران في الوصول إلي اتفاق بشأن برنامجها النووي، وبدأت مباحثات الاتفاق المرحلى الثانى دون أن يكون على جدول الأعمال تأثير ذلك على دورها الإقليمي بالنظر إلى والمخاوف الموجودة لدى أغلب دول مجلس التعاون من "تمدد" هذا الدور. وأثيوبيا من جانبها نجحت في تنفيذ خطة بناء سد النهضة دون اعتبار للمخاوف المصرية على الموارد المائية لها.

- 3 -

بعد ذلك، يتناول الفصل الثالث تطور النظام العربي، والحجة الرئيسية لهذا الفصل هو أن النظام في مرحلة انتقالية يشهد فيها محاولات للتغيير في هيكله وفلسفته وعقيدته ليتحول من نظام تتحكم به التفاعلات الرسمية بين الدول والحكومات إلي نظام تفاعلي تحوز فيه المنظمات والجماعات غير الرسمية والفاعلين من غير الدول حيزاً أكبر من تفاعلاته يعوضون من خلاله

قصور التفاعلات الرسمية، وإن كانت الشهور الأخيرة من عام 2013 وأوائل العام التالي حملت عديداً من الإشارات على عودة دور النظام الرسمي.

عرض القسم الأول من الفصل لمظاهر تراوح النظام بين التفاعلات الرسمية وغير الرسمية، ومنها استمرار الانقسام والضعف في وحدات النظام الرسمية، وتبلور ظاهرة الثورات المُعطلة وغير المكتملة، وتكاثر قوى عدم الاستقرار داخل النظام، والمفارقة بين تعثر عمليات الاندماج والتكامل بين القوى الرسمية وازدهارها بين القوى غير الرسمية، وبروز بعض أوجه القصور في فلسفة النظام وعقيدته، والانتقائية وعدم التماثل في موقف النظام تجاه الانتفاضات والثورات العربية، وظهور مركز ثقل جديد لصنع القرار المؤسسي – هو مجلس التعاون الخليجي - مع وجود انقسامات داخل هذا المركز.

ثم يدرس القسم الثاني الأداء المؤسسي لجامعة الدول العربية في مجالات مشروعات تطوير الجامعة وما آلت إليه من قبول أو إرجاء من جانب مؤتمر قمة الكويت في مارس/ آذار 2014، وأداء مجالس الجامعة تجاه الأزمات والقضايا العربية في سوريا وليبيا ومصر ولبنان واليمن وغيرها من الموضوعات، وقضية التعاون العربي الأفريقي، والمجتمع المدني العربي، وذلك من واقع رصد ومتابعة لمقررات اجتماعات مجلس خارجية الدول العربية واجتماع القمة.

أما القسم الثالث، فيناقش ملامح تشكل نظام عربي جديد في ضوء آثار الانتفاضات والاحتجاجات العربية على مصر وسوريا، وتمدد دور مجلس التعاون الخليجي، ورئاسة قطر للقمة العربية في عام 2013 مما أعطى لها دوراً متميزاً في قيادة العمل العربي، وبينما أدى ذلك إلي تأكيد دور المجلس في توجيه النظام العربي، فإن الخلافات المتزايدة بين السعودية والإمارات والبحرين وبين قطر أدت إلي إضعاف هذا الدور. دعم ذلك الخلافات بين الطرفين بشأن الموقف في مصر بعد سقوط حكم الإخوان في يوليو/تموز 2013.

تمت هذه التفاعلات في بيئة اتسمت بازدياد المخاوف والتحفظات لدى دول مجلس التعاون الخليجى ما عدا قطر وسلطنة عمان تجاه الولايات المتحدة ومدى الركون إليها في مواجهة التهديدات الإقليمية خاصة مع انفراج الأزمة بشأن البرنامج النووي الإيراني وإبرام اتفاق مرحلي. في هذا السياق، ازداد الادراك بالاحتياج المتبادل والمصلحة المشتركة بين هذه الدول الخليجية ومصر.

ويثير الفصل التساؤل عما إذا كان هذا التحالف الجديد، والذي – في حال استمراره - سوف يقود إلي نظام عربي جديد أم أن "التطمينات" الأمريكية للسعودية ودول الخليج يمكن أن تؤدي إلي عودة الأوضاع القديمة.

بعد الانتهاء من عرض التطورات الدولية والإقليمية والعربية، يتناول الفصلان الرابع والخامس تطور الأوضاع الداخلية في الدول العربية، فيركز الفصل الرابع على أزمات المرحلة الانتقالية في دول الربيع العربي، وهى تحديداً: مصر وتونس واليمن وليبيا. وقد أكدت التطورات الدرامية التي شهدتها هذه الدول خلال عام 2013 على أنها تعانى من أزمات حادة ومتزامنة ومترابطة، مما جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد. وتتجلى أبرز تلك الأزمات في: استمرار حالة الانفلات الأمني مع تصاعد أعمال الإرهاب، وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تدهور أداء السياسات العامة، وأزمة العلاقات المدنية – العسكرية، وما يقترن بها من مخاطر عسكرة السياسة وتسييس الجيش، وازدياد الاختراق الخارجي بما يمثل تهديداً للأمن الوطني والقومي، هذا فضلاً عن أزمة بناء مؤسسات الدولة الوطنية في بعض الحالات، وإصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها في حالات أخرى.

وتأتى كافة الأزمات السابقة في سياق أزمة بنيوية تتعلق بالفاعلين السياسيين في هذه الدول، والتي تتمثل في غياب أو ضعف القدرة على بناء التوافق الوطني بشأن أولويات المرحلة الانتقالية وأساليب إدارتها، وهو ما يرتبط بالأزمة العميقة التي تعاني منها النخب السياسية بمختلف أطيافها وانتماءاتها.

ويصل الفصل إلي أن مستقبل هذه الدول خلال الآجلين القصير والمتوسط يعتمد على معالجتها لخمس قضايا.

أولها، التزامن بين معضلتي بناء مؤسسات الدولة الوطنية وتأسيس الديمقراطية. ففي حالة ليبيا واليمن فإن هناك أخطار محدقة على وجود الدولة ذاته تؤدي إلي التفكك والتقسيم، وفي حالة مصر وتونس فإن شبح الفشل الوظيفي يحاصر أجهزتها ومؤسساتها، وهو ما يفرض في كل الحالات أهمية الإصلاح المؤسسي وبناء دولة ديمقراطية قوية.

وثانيها، أن الديمقراطية ليست مجرد إصدار دستور وإجراء انتخابات. فمع التسليم بأهمية الدستور والانتخابات كمرتكزان للديمقراطية إلا أنهما بمفردهما ليسا كافيين لتحقيق الانتقال الديمقراطي، فمن المهم أن يصدر الدستور بشكل توافقي وأن يتم احترامه في الممارسة، كما أن شرعية الصندوق يجب أن تعززها شرعية الإنجاز.

وثالثها، أن الأسلوب الأمني لا يكفي بمفرده لمواجهة التطرف والإرهاب حيث يتطلب الأمر استراتيجية متكاملة تأخذ في اعتبارها تجفيف منابع التطرف والإرهاب المادية والفكرية، وتحقيق التنمية في المناطق الفقيرة والمهمشة ومعالجة المظالم والاختلالات التي تعانيها بعض الأقاليم.

ورابعها أن الحركات والأحزاب الإسلامية سوف تظل فاعلة على الساحة السياسية بشرط التزامها بقواعد الدستور والقانون وبمبادئ الديمقراطية وبتداول السلطة من خلال انتخابات دورية حرة ونزيهة. وينطبق ذلك بنفس الدرجة على الأحزاب والقوى الليبرالية والقومية واليسارية.

وخامسها، احتمالات ازدياد التدخل الخارجي واستغلال الثغرات التي توجدها الأزمات الداخلية الممتدة بما يمثله ذلك من انكشاف واضح للأمن الوطني والقومي.

- 5 -

إذا كان الفصل الرابع قد غطى دول الربيع العربي، فإن الفصل الخامس تناول بقية الدول وقام بدراسة الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي فيها، وذلك من خلال دراسة خمس مؤشرات، هى: الإصلاح الدستوري، والمشاركة السياسية، والحقوق والحريات العامة، وسيادة حكم القانون والقضاء، ونزاهة العمليات الانتخابية.

ومع أنه من الصعب إطلاق حكم إجمالي على الإصلاحات السياسية في هذه الدول، ومدى تقدمها على طريق الانتقال إلى الديمقراطية، بسبب التباين الكبير في سياقها الاجتماعي-السياسي والذي أفضى إلى تفاوت نقطة البداية للإصلاح. مع ذلك، كان التقدير أن هذه الاصلاحات ظلت في مجملها ذات طبيعة جزئية وليست شاملة، كما أنها لم تغص في عمق المشكلات التى أفضت إلى الحراك الاجتماعي الذي شهدته المنطقة أو تلبي تطلعاته في التغيير، كما أنها قابلة للنكوص والارتداد.

يعود هذا الوضع إلي عدة أسباب: أولها نقص الإرادة السياسية للإصلاح، وضعف القوى المعارضة وعجزها عن طرح مشروعات تأخذ في اعتبارها مطالب الحراك الاجتماعي بشكل واقعي يوازن بين الموارد والإمكانات. وثانيها، الفهم الخاطئ لهذه النظم لطبيعة الحركات الاحتجاجية والحراك الاجتماعي حيث اعتبرته معظمها مجرد شغب تحركه أياد خارجية لتقويض الاستقرار وتحقيق أهداف خارجية. وثالثها، عجز هذه النظم عن التكيف مع متطلبات الانتقال الديمقراطي، ومنها فكرة خضوع الحاكم للقانون والمحاسبة. ففي الكثير من هذه الدول، يكون للحاكم سلطات واسعة لا يحاسب على طريقة ممارستها إياها أو تضفي عليه حصانة دينية أو قداسة سياسية. وأدى هذا الفهم لدور الحاكم إلي فرض قيود على حرية الرأى والتعبير. ورابعها، الإخفاقات التي اعترت الانتفاضات والثورات التي نجحت في إسقاط النظم الحاكمة، وانزلاق

بعضها إلي نزاعات مسلحة أو تزايد النزعات الانفصالية أو اجتذاب التدخل العسكري الأجنبي أو استمرار الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار الاجتماعي والتدهور الاقتصادي. وخامسها، تفشي مظاهر التطرف والإرهاب مما أعطى للنظم الحاكمة مبرراً لتعطيل عملية الإصلاح، وإعطاء أسبقية لمكافحة الإرهاب، ويدخل في نطاق هذه النقطة النزاعات الداخلية المسلحة بأشكال مختلفة في السودان والعراق واليمن وليبيا وسوريا والصومال.

ويحذر الفصل في النهاية من أن إعادة تجربة السياسات الشكلية في الإصلاح لن تجدي في إشاعة الاستقرار، وأن البديل هو إصلاح جاد لا يهدف لكسب الوقت، ولكن يستهدف التفاعل مع المطالب المشروعة للحراك السياسي الاجتماعي العربي.

والملاحظة العامة على الأوضاع الداخلية العربية سواء فى الدول التى شهدت ثورات وانتفاضات أو تلك التى لم تختبر ذلك هى ضعف الثقة السياسية وتراجع القدرة على بناء التوافق الوطنى ومن مظاهر ذلك عدم الثقة بين النظم الحاكمة والمعارضة، وبين القوى السياسية المستندة إلى أساس مذهبى دينى مثل السنة والشيعة، وبين أحزاب وقوى المعارضة سواء كانت مدنية أو دينية، وبين تنظيمات المعارضة المسلحة وبعضها البعض كحالة سوريا. ويرجع ضعف الثقة السياسية إلى انتشار ثقافة الاستحواذ والانفراد بالسلطة من ناحية، والخبرات السابقة فى التعاون، وتأثير التدخلات الخارجية وتعقيدات المراحل الانتقالية.

- 6 -

يناقش الفصل السادس أداء الاقتصادات العربية خلال العام في سياقها الإقليمي وعلاقتها بالاقتصاد العالمي. وبصفة عامة، تشير الدراسة إلي عجز تلك الاقتصادات عن أداء مهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستمرار قصور التكامل الاقتصادي العربي وتحسين شروط التعامل مع الاقتصاد العالمي. لقد كان من شأن إعطاء مقتضيات الالتحاق بالعولمة – بشكل فردي – الأولوية قبل تمكين الاقتصاد الوطنى وتعزيز قدراته على التعامل مع سلبيات ذلك الالتحاق، وازدياد دور المؤسسات المالية الدولية، والشركات متعدية الجنسية، والاستمرار في اتباع سياسات الليبرالية الجديدة أو ما يعرف بإجماع واشنطن تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعى للدولة أمام منطق السوق والمنافسة، وازدياد درجة الانكشاف الاقتصادي تجاه الخارج.

وفى ظل هذه الأوضاع أصبح الاقتصاد الوطنى أسيراً للمصالح الخليجية، وأكثر عرضة للتأثيرات السلبية للأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، كما أصبحت الصعوبات الاقتصادية

الداخلية أكثر خطورة مع ازدياد نسب البطالة والفقر وتراجع جودة التعليم مما هدد التماسك الاجتماعى بحكم الصلة الوثيقة بين الأوضاع الاقتصادية والحالة السياسية بصفة عامة.

ينطلق الفصل من الطابع الريعي للاقتصادات العربية، لأهم ما يميز البنية الاقتصادية فى البلدان العربية، هو اعتمادها على القطاعات الريعية وأساسها القطاعات الاستخراجية مما يجعل الريع هو المصدر الرئيسى لتكوين الثروات. وكان لتلك السمة الريعية أثرها فى هيكل تلك الاقتصادات من حيث أداء الناتج المحلى الإجمالى والهيكل القطاعى له، وهيكل الإرادات الحكومية. وأدى ذلك إلى النمو غير المتوازن للقطاعات الاقتصادية، وتغييب العناصر المتعلقة بسياسات العدالة الاجتماعية، وأثر ذلك على تهيئة البيئة المناسبة للانتفاضات والاحتجاجات والثورات التي شهدها عدد من الأقطار العربية. وتأسيساً على ذلك، يطرح الفصل تصوراً "لاقتصاد اليوم التالي"، والذي يربط بين التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وينهض على مبادئ تأمين الحاجات الأساسية للمواطنين، واستقلال القرار التنموي، واستدامة الجهود التنموية، والمشاركة الشعبية من خلال العملية الديمقراطية.

- 7 -

يناقش الفصل السابع تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1967، ثم يعرض تفصيلاً لمسار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية التي تمت بمبادرة ورعاية ومشاركة أمريكية شملت زيارة الرئيس أوباما إلى رام الله فى 21 مارس/أذار وقيام وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بزيارة إسرائيل وفلسطين أكثر من عشر مرات في أقل من عامين، والعقبات التي واجهت هذا المسار، وذلك بطرح إسرائيل لشروط جديدة كشرط الاعتراف بالهوية اليهودية للدولة، والاستمرار في احتلال غور الأردن إلي جانب رفضها التقليدي لحق العودة والانسحاب الكامل. ومن ناحيتها، فإن السلطة الفلسطينية باتت عاجزة عن الاستمرار في المفاوضات لأن ما هو مطروحاً عليها هو أدنى بكثير من الحد الأدنى للمطالب الفلسطينية. مع ذلك استمرت واشنطن فى سعيها لاستمرار المباحثات ودعت إلى اجتماع ثلاثى فى 6 أبريل/ نيسان 2014.

كما يعرض الفصل لتطورات المصالحة بين حركتى فتح وحماس، والتطورات التي حصلت بهذا الشأن خلال العام، وفشل الوصول إلي تحقيق أى تقدم حقيقي، وذلك لأنه يترتب على المصالحة فقدان إحدى الحركتين لسيطرتهما على السلطة وما يرتبط بها من مزايا وامتيازات مادية ومالية.

وخلال العام أيضاً، برزت تأثيرات التطورات السياسية في دول "الربيع العربي" على الفلسطينيين، خصوصاً في مصر وسوريا. فقد ترتب على تغيير الوضع السياسي في مصر وسقوط حكم الإخوان حالة من التوتر بين النظام الجديد وحماس بعد اتهامها بالتدخل في الشأن الداخلي المصري ودعم الإخوان وتأييد الأعمال الإرهابية في مصر، وقد أدى ذلك إلي إضعاف المركز النسبي لحماس تجاه فتح، وإلي التضييق على أوضاع سكان غزة نتيجة تدمير الأنفاق، وعدم فتح معبر رفح بصورة دائمة كما كان في فترة حكم الإخوان. أما الوضع بالنسبة لفلسطيني سوريا، فقد كأن أكثر قسوة ومأساوية، وقام الجيش بقصف المخيمات وحصار بعضها بسبب سيطرة الجيش الحر أو بعض قوى المعارضة الأخرى على أجزاء من تلك المخيمات واعتبارها ملاذاً آمن للمعارضين. أو بسبب قربها الجغرافى فى مناطق تسيطر عليها المعارضة.

لكن عام 2013 حمل مفارقة نوعية بين سلوك النخبة وسلوك الشعب الفلسطينى، فبينما استمرت النخبة السياسية الحاكمة في الضفة والقطاع في مسلكها السياسي الاعتيادى الذي التزم بالمفاوضات (السلطة) كخيار وحيد وفقاً للاستقطابات والخلافات التي تبلورت منذ عام 2007، أو استمر فى رفع شعار المقاومة مع تطبيق هدفه.... مع إسرائيل (حماس) فقد حدث تطور مهم على المستوى الشعبي وخصوصاً الشباب في الضفة الغربية وبين فلسطيني عام 1948 تبلور في قيام عدد من شباب القرى بمبادرات سياسية استقطبت بعض اليهود والمنظمات الدولية، وقاموا بمحاولات لإعادة بناء القرى التي دمرتها إسرائيل، وبشكل يشير إلي تطبيق حق العودة للاجئين، وزادت هذه الأنشطة من حيث العدد وعدد المشاركين فيها.

- 8 -

ووصل التحليل في الفصل الثامن الخاص بسوريا إلي أن عام 2013 شهد تحولاً حاسماً في مسار الحرب كانت له بداياته في الشهور الأخيرة من العام السابق، فقد تبددت الأوهام بشأن هزيمة الجيش السوري وإسقاط النظام. ومع استعادة النظام لزمام المبادرة كان من شأن ذلك تغيير حالة التوازن العسكري في الميدان، وانتقال الكفة إلي رجحان للجيش السوري وحلفاؤه، ولكن دون أمل في الفوز أو حسم المعركة لصالحه بحكم أن الإمدادات للمعارضة لا تنقطع.

في هذا السياق، جاءت أزمة استخدام السلاح الكيماوي، وقبول واشنطن بالحل الدبلوماسي الذي اقترحته موسكو وتراجعها عن صيحات التهديد والوعيد التي أطلقتها من قبل. وفي نفس السياق أيضاً انعقد مؤتمر جنيف 2، والذي لم يكن لأى من الولايات المتحدة أو الاتحاد الروسي مصلحة في نجاحه. ومن الأرجح أن واشنطن قد أدركت أن "الميدان" لن يكون مجال حسم الأزمة، وأنها لا بد أن تُحل سياسياً ومن خلال التفاوض.

أما بالنسبة للعراق، فقد شهد العام استمرار أزمة شرعية حكومة نوري المالكي بسبب فشلها في حل عدد من الملفات الرئيسية المتعلقة بكيان الدولة ونظام الحكم مما أدى إلي استمرار العنف الطائفي، وإلي موجة المظاهرات التي شهدتها عدد من المحافظات أبرزها الأنبار، والتي دفعت الحكومة إلي تجريد حملة عسكرية ضدها بدعوى "مكافحة الإرهاب"، وكان من شأ ذلك أن نحو 300 ألف شخص قد أجبروا على النوح من مساكنهم بسبب القتال حسب تقدير الأمم المتحدة فى شهر فبراير/ شباط 2014.

ينبع المصدر الأول لغياب الشرعية من الطبيعة الطائفية للوضع العراقي، فقد تراجعت الأحزاب المدنية المؤسسة على الاختلاف الإيديولوجي والسياسي لصالح الأحزاب الطائفية. وترتب على ذلك أن اتسم التصويت الانتخابي في مجمله بالطابع الطائفي.

أدى فشل الحكومة في إعطاء نفسها صبغة وطنية إلي مزيد من الاحتقان الطائفي، وشعور قطاعات واسعة من السنة بالإقصاء السياسي والاجتماعى مما أدى إلي ظهور حركات احتجاجية **اتشحت** باستخدام العنف، وكان في اندلاعها واستمرارها فرصة موضوعية لتغلغل تنظيم القاعدة وغيره من التنظيمات الدينية المتطرفة، وساعد في ذلك توافر السلاح واستمرار الجماعات المسلحة من الشيعية والسنية على حد سواء. كان الاستثناء هو موقف الأكراد الذي نأى التيار الرئيسي فيه والرئيس جلال طالباني عن الانخراط فى هذا الصراع وحرص على القيام بدور الوسيط، على أن هذا الدور تهدد أيضاً في الفترة الأخيرة.

تهدد هذا الدور في ضوء التحديات الخاصة بالتنظيم الإداري للدولة، وتحدي "**الإقاليمية**". فمن ناحية كان هناك خلاف حول مصير عدد من المناطق المتنازع عليها بين أكثر من طرف – أحدهم الأكراد – وقيام الحكومة بحل المشكلة بإصدار قرار يحول هذه المناطق من "أقضية" إلي "محافظات". ومن ناحية ثانية كان هناك قضية تحويل عدد من المحافظات إلي أقاليم مما يعطيها قدراً أكبر من إدارة شئونها الداخلية أسوة بإقليم كردستان. ومن ناحية ثالثة، تفاقمت مشكلة التنازع في الاختصاصات بين الحكومة المركزية في بغداد وحكومة كردستان، وخصوصاً فيما يتعلق بالسيطرة على الموارد النفطية، ودمج قوات البشمركة الكردية ضمن الجيش العراقي، ومصير المناطق المتنازع عليها والتي اتهمت حكومة كردستان موقف الحكومة بمخالفته للمادة 140 من الدستور التي نظمت كيفية حل هذا الخلاف.

كان من شأن الإخفاق في التعامل الإيجابي مع هذه التحديات السياسية اللجوء إلي العنف، وازدياد وجود المنظمات الجهادية والتكفيرية على أرض العراق، وازدياد الدور الذي تقوم به

"الصحوات" والعشائر في الموضوع الأمنى، وذلك في سياق ضعف القدرات العسكرية للجيش والشرطة

وعلى مستوى العلاقات الخارجية عاش النظام العراقي مشكلة التوفيق بين ازدياد تبعيته لإيران، ورغبته في تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ودول الخليج. فقد كان للطرف الثاني مخاوفه وتحفظاته إزاء علاقة العراق بإيران، وهو ما أثر على موقف العراق تجاه مظاهرات البحرين في فبراير/ شباط 2012، وفي الدور العراقي خلال انعقاد مجموعة "5+1" في بغداد خلال شهر مايو/ آيار من نفس العام. سعى المالكى من جانبه إلى تحسين علاقة حكومته مع الولايات المتحدة فقام بزيارة إلى واشنطن فى نوفمبر/ تشرين ثان 2013، وكانت أول زيارة له منذ ديسمبر كانون أول 2011.

من المفروض أن يشهد العراق انتخابات برلمانية في أبريل/ نيسان 2014، ولا يوجد من الدلائل ما يشير أنها يمكن أن تغير على نحو جذرى من توازنات الموقف العراقي إلا في حال تغير الموقف الكردي واتخاذه قرار بعدم التحالف مع نورى المالكي.

- 10 -

إلى ماذا يقودنا هذا العرض؟

من الواضح أنه لا يوجد ضمن أحداث عام 2013 خط مركزى واحد طرح أثاره على المنطقة، مقارنة مثلاً بما حدث فى عام 2011. واختلفت المسارات بين مجموعة من الدول وأخرى حسب ظروفها وسياقها.

يمكن الإشارة إلى عدد من التوجهات والاستنتاجات العامة:

1- ليس صحيحاً الأطروحة الخاصة بتهميش المنطقة العربية من المنظور الأمريكى أو انتهاء الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط والغاز العربى فى ضوء اكتشاف الولايات المتحدة لكميات ضخمة من النفط والغاز الصخرى، وأن ذلك يؤدى إلى انتقال الاهتمام الأمريكى من منطقة الخليج العربى إلى آسيا. فمثل هذه الأطروحات هى أقرب إلى "أوراق الحرب النفسية" منها إلى التحليل العلمى، فالعلاقة بين مناطق العالم فى السياسات الخارجية للدول الكبرى ليست "علاقة صفرية" إذا زادت فى منطقة ما فإنها تنخفض بنفس الدرجة فى منطقة أخرى. إضافة إلى ذلك أن هذه الأطروحة لا تأخذ فى اعتبارها المصادر الأخرى للأهمية الاستراتيجية للمنطقة ولأهمية النفط لحلفاء الولايات المتحدة فى أوروبا وآسيا.

2- فى هذه السياق، برزت عدة تطورات تشير إلى تغير فى علاقة الولايات المتحدة بعدد من الدول العربية التى احتفظت معها بعلاقات استراتيجية فتوترت العلاقات السعودية الأمريكية بشأن الاتفاق النووى الإيرانى وأفصح المسئولون السعوديون عن ذلك صراحة، وكان للسعودية والإمارات والكويت والبحرين تقييماً وموقفاً تجاه ما حدث فى مصر فى يوليو/ تموز مخالفاً للولايات المتحدة، كما أن مصر ذاتها سعت للحصول على السلاح من روسيا واتسع مجال التعاون بين عديد من الأطراف العربية وكل من موسكو وبكين والهند وباكستان.

فهل تؤدى هذه التطورات إلى انتهاء مرحلة الهيمنة الأمريكية على تفاعلات الإقليم أم لا

3- استمرار مشاكل عملية الانتقال الديمقراطى المتعثر بعد مرور أكثر من ثلاثة سنوات على الاحتجاجات والانتفاضات التى اجتاحت المنطقة عام 2011، وانتقلت قطاعات من الرأى العام من التفاؤل المفرط الذى رفق الحراك الشعبى وقت ذاك إلى الاحباط والتشاؤم بسبب المشاكل الراهنة. وتبين النظرة المقارنة لخبرات الانتقال الديمقراطى فى العالم، وخاصة التى تتم من خلال التعبئة الشعبية والاحتجاجات الاجتماعية، أن ما يحدث فى البلاد العربية سبق وأن تكرر فى عديد من البلدان الأخرى، فعملية الانتقال الديمقراطى ليست خطاً بيانياً صاعداً، وإنما عملية تغيير متعددة الجوانب تشمل السلوك والممارسات وأنماط القيم، وأنها تشهد عثرات وصعوبات. وهكذا فإن حدوث المشاكل والعقبات ليس بالأمر المفاجئ أو غير المتوقع، وإنما العبرة بكيفية تعامل النخب السياسية - الحاكمة والمعارضة لها.

4- سقوط حكم تيار الإسلام السياسى – ممثلاً فى جماعة الإخوان المسلمين- فى مصر والأثار التى خلفها ذلك على وضع تنظيمات الإسلام السياسى فى البلاد العربية الأخرى سواء كانت فى الحكم أو معارضة، أثار هذا التطور أيضاً البحث فى مستقبل الإسلام السياسى كنسق إيديولوجى وكممارسة حكم فى ضوء الخبرة العملية فى مصر وتونس والمغرب واليمن وليبيا والعراق على سبيل المثال، إضافة إلى الأدوار التى تقوم بها أحزاب وقوى أخرى تنتسب إلى هذا التيار فى سوريا ولبنان.

5- استمرار الصراع والجدل بين القديم الراسخ والجديد الوليد، ويمكن تلمس هذا الصراع فى أكثر من مجال وهو صراع مستمر من سنوات عديدة دون حسم السجال لصالح أحد الطرفين.

فعلى مستوى النظم السياسة العربية استغل دعاة التغيير والإصلاح مناخ الحراك السياسى العربى للمطالبة بخطوات على طريق الإصلاح السياسى فى بلادهم. من ناحيتها سعت النخب الحاكمة لاستيعاب الجديد واحتوائه ضمن المؤسسات القائمة أو إجراء بعض التعديلات التى تعطى الانطباع بالتغيير دون أن تمس جوهر توزيع السلطة فى النظام.

وعلى مستوى النظام العربى استمر الجدل بين القوى الساعية لتطوير مؤسسات النظام وعلاقته بحيث تعطى التفاعلات المجتمعية وغير الحكومية من جانب مؤسسات المجتمع المدنى والفاعلين من غير الدول حيزاً أكبر، وبين حماة النمط الرسمى للتفاعلات والذى تقوم فيه الدولة ومؤسساتها بالدور الرئيسى.

فإلى أى مدى سوف تستمر هذه التوجهات فى عام 2014؟